تصريح صحفي

بشأن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية

صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأنه في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها بنك الكويت المركزي للإرتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تماشياً مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص، فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٠ إصدار تعليمات بشأن "**حوكمة الرقابــة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية**" وذلك فيما يخص أعمال البنوك الإسلامية، لتحل محل التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخي ٦/١٥ و ٢٠٠٣/٦/١٩ في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتكون مكمّلة لما جاء في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو ٢٠١٢.

وأضاف المحافظ أن إصدار هذه التعليمات يأتي في ضوء التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية، وما شهده القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الكويت من تطورات في حجم ونوعية عملياته منذ صدور تعليمات بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠٠٣ المشار إليها، الأمر الذي تبرز معه الأهمية البالغة لحوكمة الرقابة الشرعية لكل بنك إسلامي وللقطاع المصرفي ككل، كإحدى الركائز المهمة للاستقرار المالي.

وأشار المحافظ إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية هي ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بعملية التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي، الذي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من نظام الرقابة الشرعية وحوكمتها في البنك

الإسلامي. لذا تتضمن التعليمات الجديدة أطرًا مهنية واضحة ومحددة لمهام ومسئوليات كل من هيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي.

وأضاف المحافظ بأن هذه التعليمات الجديدة مرتبة ضمن مجموعة من الفصول الرئيسية لحوكمة الرقابة الشرعية، حيث بدأت بالتعريفات ثم تناولت المتطلبات العامة لإطار حوكمة الرقابة الشرعية، ثم تناولت مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية من **إشراف ومسئولية ومساءلة** وأدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية في إطار حوكمة الرقابة الشرعية، **واستقلالية** أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، ومعايير **الكفاءة والملاءمة** فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية والخبرات لأولئك الأعضاء، ومتطلبات **سرية** المعلومات التي ينبغي على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مراعاتها، بالإضافة إلى **التناسق** بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتوافقهم في تقديم الآراء والفتاوى للبنك. كما أشار المحافظ إلى أن هذه التعليمات قد تضمنت محوري التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ونطاق وأهداف التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى شروط ومؤهلات المدققين الشرعيين اللازمة للقيام بعملية التدقيق الشرعي.

وبين المحافظ أنه يتعين على البنوك الكويتية الإسلامية البدء في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستيفاء متطلبات تطبيق هذه التعليمات منذ تاريخ صدورها، وعلى أن يكتمل ذلك في موعد غايته ٢٠١٧/١٢/٣١ ليبدأ العمل بتلك التعليمات إعتباراً من ٢٠١٨/١/١. ويتعين على البنوك الكويتية الإسلامية تزويد بنك الكويت المركزي بتقرير ربع سنوي يتضمن السياسات والإجراءات والخطوات التي اتخذتها في سبيل استيفاء متطلبات تطبيق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية لديها، مع ضرورة أن تُظهر هذه التقارير تطورات وخطوات ملموسة باتجاه الالتزام الكامل بتطبيق هذه التعليمات خلال الفترة المشار إليها.

وأكد د. الهاشل أن إلتزام البنوك الكويتية الإسلامية بتطبيق هذه التعليمات كجزء من معايير الحوكمة السليمة يعتبر من مقومات ترسيخ الثقة بالقطاع المصرفي ككل على الصعيد المحلي والدولي

وهو ما يترتب عليه تحسين البيئة التشغيلية للبنوك الكويتية الإسلامية والقطاع المصرفي والمالي المحلي وتعزيز أداء الاقتصاد الكلي بصفة عامة. وضمن ذلك أشار الدكتور الهاشل إلى أن زيادة إهتمام البنوك الكويتية الإسلامية بالجوانب المختلفة للرقابة الشرعية، وعلى النحو الذي تجسده التعليمات الجديدة التي أعدها وأصدرها بنك الكويت المركزي بشأن حوكمة الرقابة الشرعية يتيح المزيد من فرص العمل المثمرة للشباب الكويتي لدى وحدات القطاع المصرفي والمالي الإسلامي. وفي هذا الصدد تبرز أهمية مخرجات مراكز العلوم الشرعية المالية ككلية الشريعة في جامعة الكويت والدور الذي تلعبه التعليمات الجديدة لحوكمة الرقابة الشرعية في تعزيز أهمية تلك المخرجات، الأمر الذي إرتأى معه بنك الكويت المركزي التواصل مع جامعة الكويت بهذا الخصوص.

وبالإضافة إلى ذلك أبرز المحافظ الدور الذي تلعبه التعليمات الجديدة لحوكمة الرقابة الشرعية وزيادة إهتمام البنوك الكويتية الإسلامية بالرقابة الشرعية في تعزيز مكانة وإحترافية التدقيق الشرعي وترسيخ ريادته محلياً وإقليمياً وعالمياً.

واختتم الدكتور محمد الهاشل تصريحه بتأكيد حرص بنك الكويت المركزي على بذل الجهود المكثفة لخلق الأجواء الملائمة لمواصلة ريادة وإرتقاء العمل المصرفي الكويتي الإسلامي وهي جهود تحظى بالتقدير والثناء على المستوى العالمي كما ثبت ذلك بتنظيم بنك الكويت المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي للمؤتمر العالمي عال المستوى بعنوان "المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي" بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٥، إضافةً إلى الجهود الأخرى لبنك الكويت المركزي في هذا المجال ومنها مشاركاته في العديد من الفعاليات التي تنظمها محافل محلية وعالمية متخصصة وتدعو بنك الكويت المركزي لها.

٢٠١٦/١٢/٢٠